«الميثاق» ترصد أول يوم حوار

■ مثل الاجتماع الموسع للجنة المشتركة للحوار الوطني والتي عقدت جلستها الأولى- السبت الماضي- خطوة مهمة وأساسية باتجاه الحوار الوطني الشامل والذي ينشده الشعب في ظل ظروف وتطورات متسارعة تشهدها البلاد على مختلف الأصعدة والجوانب..

الاجتماع اعطى بارقة أمل من شأنها أن توقف ذلك الشريط المشروخ الذي اتسمت به كافة أعمال التهيئة والإعداد لعملية الحوار وبكل ما حملته من منغصات على أن تبدأ مرحلة جديدة تتسم بالمزيد من المسؤولية الوطنية لدى المتحاورين تدفع بحوارهم إلى تحقيق الأهداف المنشودة وبدرجة عالية من الشفافية وانجاز القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمالهم بما يمنح الدولة اليمنية الحديثة المزيد من الرسوخ والاستقرار والقدرة والفاعلية في التعاطي مع مختلف التحديات الماثلة..

كتب/ يحيى نوري

«الميثاق» صباح السبت كانت سباقة في الحضور إلى قاعة المركز الثقافي وهي القاعة المخصصة لألتئام المتحاورين في أول جلسة للجنة المشتركة.

ورصدت عن كثب تلك التفاعلات الإيجابية التي تمثلت في الحضور المبكر لمعظم الشخصيات من أعضاء اللجنة المشتركة.

وكانت الابتسامات واضحة على ملامح المتحاورين الذين ظلوا في ساحة المركز الثقافي يتعانقون ويتبادلون أطراف حديث لا يخلو من التعبير عن الرغبة في ضرورة تجاوز الصعوبات وبلوغ أهداف الحوار.

لحظة الانطلاق

كعادة اللقاءات التأسيسية تترك مكان المنصة بالقاعة خالياً حتى يتم اختيار من يحق لهم الجلوس على مقاعدها، تعبيراً عن الإرادة الديمقراطية للمشاركين.. إلاّ أن اللحظات الأولى للفعالية الافتتاحية شهدت بعض التباينات حول كيفية جلوس المتحاورين.. حيث أخذ كل منهما جهة من جهة القاعة وهو تباين قد يراد منه أمرين إما عملية تنظيمية تتطلبها لقاءات حوارية من هذا القبيل أو عملية فرز حزبية تحاول اظهار المتحاورين بالقاعة كمعسكرين متضادين.

المهم وصول الضيوف أشقاء وأصدقاء وإعلاميين بدأت الفعالية الافتتاحية بانسيابية عالية حيث عبر المتحاورين عن رؤاهم وما ينبغي للحوار أن يقوم بانجازه وأهمية ما يمثله ذلك من خير للوطن يتطلع الشعب إلى تحقيقه.. وفيما كانت كلمة المؤتمر وحلفائه التي ألقاها الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية- النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام قد أحاطة بكل القضايا المرتبطة بعملية الحوار وأكدت غير مرة على ضرورة الانطلاق صوب المستقبل بمشاركة فاعلة لمختلف القوى الحية وحملت من التفاؤل والآمال الكثير..

جاءت في المقابل كلمة أحزاب المشترك وشركاؤه التي ألقاها النائب عيدروس النقيب لتحمل شيئاً من هذه الأماني إلاّ أنها لم تخلو من تلك التعبيرات النارية التي اعتاد الكثير على سماعها التي تحاول اعطاء وصف للمشهد السياسي بدرجة من الانفعالية، ولا غرابة في ذلك فالحوار مكان للتنوع وتلاقي الأفكار والرؤى والتصورات وكلما سيقال فيه لابد أن يأخذ بجدية واهتمام طالما انه يحمل في طياته نفس وطني وروح متقدة ومتجددة تحرص على مصالح الوطن.

وكان عظيماً أن وقف الجميع في بداية افتتاح الجلسة في موقف مهيب للسلام الوطني وما جسده ذلك من لحظات وطنية غاية في الروعة عبرت عن روح الانتماء للوطن اليمني الواحد الموحد.

إدارة الحوار تستكمل بنجاح مهامها الأولى ومازال أمامها الكثير

إدارة الحوار

في الجلسة الثانية وهي جلسة أجرائية كان البعض من الزملاء الإعلاميين يتخوفون خلال فترة الاستراحة أن تكون الجلسة مغلقة وأن يطلب من كل الإعلاميين المغادرة، لكن تلك المخاوف سرعان ما تلاشت بعد أن أكد طرفا الحوار أن الجلسات ووفقاً لاتفاق ١٧ يوليو علنية وشفافة ويإمكان الجميع الحضور دون أي حرج..

وفي هذه الجلسة كان لنا أن رصدنا باهتمام بالغ وقائع الخطوة الأولى لإدارة الحوار والتي سيعول عليها إدارة الحوار في إطار من الأسس والقواعد الديمقراطية وكان المتحاورين قد سميا رئيسي ونائبي الحوار، ووفق لذلك توجها كلاً من عبدربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام للمؤتمر وعبدالوهاب الآنسي الأمين العام لتجمع اليمني للإصلاح لأخذ مقعديهما في المنصة فيما تغيب كل من محمد سالم باسندوة رئيس اللجنة عن أحزاب المشترك والدكتور عبدالكريم الإرياني نائب رئيس اللجنة عن المؤتمر وحلفاؤه.

وضع اسم محمد سالم باسندوة كرئيس للجنة عن أحزاب المشترك آثار اندهاش واستغراب العديد خاصة وأن باسندوة كان قد اعلن صراحة انسحابة من لجنة الحوار إلاّ أن هذا الاستغراب ووجه باصرار على وضع اسمه وقيل أن حميد الأحمر أكد أن باسندوة سيحضر ويشارك ولو قمنا بإرسال طائرة خاصة لاحضاره.

إذا إدارة الحوار تمكنت من انجاز المهمة الأولى والمتمثلة بتسمية ثلاثين شخصية من أعضاء اللجنة المشتركة كل طرف يمثل النصف وذلك كقوام لأعضاء اللجنة المصغرة وهي اللجنة التي ستناط بها مهام ومسؤوليات جسيمة وكبيرة ويعول عليها اعداد كافة متطلبات ادارة الحوار وعلى مستوى كافة جوانبه الفنية والإجرائية.

الاشكال الأول

انجاز طيب تكلل أيضاً بإعلان سكرتارتين للمتحاوين ولكون أي لقاء بهذه الأهمية لا يخلو من المنغصات فقد وجدت إدارة الحوار نفسها أمام جدال وصفه البعض من الحضور بالعقيم وغير المجدي وسبب هذا الجدال هو المقترح الذي قدمه الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة والذي تضمن ترحيب واستعداد مجلس الشورى لاستضافة جلسات المتحاورين وتسخير كل الامكانات من قاعة ومكاتب وإدارات لصالح انجاح الحوار لكن البعض عبر عن رفضه للمقترح بحجة أن مجلس الشورى مجلس بالتعيين وآخر من يقولون مجلس النواب أولى لأنه مجلس منتخب ويعبر عن إرادة الشعب أمام هذا الأخذ والرد رحب الأخ المناضل عبدربه منصور هادي الأمين العام بعقد جلسات الحوار في أي من المجلسين، وعندها تدخل الاستاذ عبدالوهاب الآنسي وبصوت احتجاجي قائلاً: إنه لابد أن تعقد لجنة الحوار اجتماعاتها في مجلس الشورى.

البعض من المتابعين الصحفيين ومن خلال هذا الجدل حول هذه القضية والتي لاتهدف لشيء سوى تهيئة المزيد من المناخ والأرضية الصلبة لعملية الحوار أن تأخذ كل هذا الوقت من الجدال وقالوا معلقين كيف سيكون الحال فيما لو بدأ المتحاورين في الدخول في القضايا التي هي من العيار الثقيل.

وهذا أمر متوقع لكنه وحسب إرادة إدارة الحوار سيتم احتوائه بالصورة التي تجعل من المتحاورين لا يضيعون أوقاتهم في أحاديث حول قضاياها ثانوية بعيدة عن قضايا الحوار بهدف البحث عن المزيد من التعقيد.

وعلى ضوء هذا الزخم الذي شهدته الفعاليتين الافتتاحية والإجرائية للقاء الأول تصل إدارة الحوار وباعتبارها المسؤولة الأولى عن إدارة دفة الحوار باتجاه تحقيق أهدافه رغم أنها لم تعلن موعداً لانعقاد اللقاء الأول للجنة الحوار المصغرة وهو ما يعني أنها مطالبة اليوم بسرعة تحديد هذا الموعد للبدء في انجاز القضايا المطروحة أمامها، لكن يظل انعقاد الاجتماع الأول للجنة المشتركة للحوار يعني انجاز أهم بنود اتفاق الـ١٧ من يوليو إضافة إلى تسمية أعضاء اللجنة المشتركة للحوار من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب المشترك وشركاؤه بالتساوي بعدد إجمالي قدره مائتي عضو وكذلك تسمية هيئة رئاسة لجنة الحوار الوطني.

وإذا كان النجاح قد تحقق لجلسة الحوار في اجتماع السبت فإن أعضاء اللجنة المصغرة التي تم تشكيلها من ثلاثين شخصية من الطرفين مطالبون بإعداد جدول الأعمال والذي سوف يحدد القضايا المطروحة والإطار العام لسير عملية الحوار بالإضافة إلى أن هناك مهمات أخرى في إطار الاتفاق ينبغي على لجنة الحوار القيام بها وخاصة ما جاء في البند الـ٤ والذي يلزم الطرفان باستحضار قائمة أخرى باسماء الأحزاب والفعاليات السياسية والاجتماعية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني للاتصال بها والتشاور معها وضم كل من يقبل منها بفكرة الحوار الوطني إلى قوام اللجنة وفق المعايير التي تم بها تشكيل اللجنة المشتركة للحوار من حيث العدد والتمثيل.

وكلها مهام تستدعي من هيئة الحوار والمتحاورين عموماً المزيد من الجدية واللين للبت في القضايا المطروحة أمامها.. مستشعرة مسؤولياتها الوطنية ومترفعة عن المناكفات والمزايدات.□

فرسان الحوار

د. أحمد علي الهمداني

د. حفظ الله الأحمدي

رضوان الحوباني

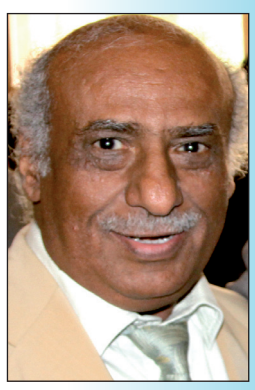

عبدالرحمن مهيوب

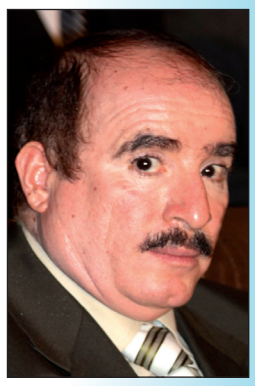

عبدالولي البحر

سعيد الشرعبي

علي الشامي

محمد عبده مراد

رئيس هيئة الرقابة التنظيمية بالمؤتمر لـ«الميثاق»:

بالحوار يتجاوز الوطن التحديات ويواصل مسيرة البناء

■ طالب يحيى الشامي- عضو اللجنة العامة رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي بالمؤتمر الشعبي العام- المتحاورين التمسك بالمزيد من القيم الأخلاقية والمثل العليا والبعد عن المكايدات والمزايدات خلال حواراتهم الوطنية، والانتصار لمصالح الوطن العليا.

وقال في حديث لـ«الميثاق»: إن الحوار هو الوسيلة المثلى التي يتمكن الوطن من خلاله حقن الدماء وصون روابط القربى وتهيئة مناخات البناء الوطني الشامل وتوفير السلام والأمن والاستقرار لحياة آمنة وحرة.

وأوضح الشامي أن من أبرز المتطلبات العاجلة أمام إدارة الحوار هو الاتفاق على وضع جداول زمنية لعملية الحوار وبصورة تفضي إلى نتائج إيجابية.. معتبراً الفترة المتبقية عن موعد الانتخابات غير كافية لمناقشة مختلف القضايا.. مشيراً إلى أنه بالإمكان الاتفاق قبل الانتخابات على قضايا معينة ومن ثم مواصلة الحوار عقب الانتخابات.. إلى التفاصيل:

لقاء/ نوري

يحيى الشامي

برعاية الرئيس الحوار سيتم بأعلى درجات الانسيابية والموضوعية

حسن النوايا شرطية أساسية لنجاح الحوار الشامل

□ كيف تنظرون إلى المشهد الراهن على صعيد عملية الحوار؟

– الحوار سنة من سنن الله في خلقه ووسيلة بشرية لحل المشاكل والتغلب على الصعوبات والفصل في الخصومات، وللحوار قواعده وأصوله، ولأن الناس يختلفون في ثقافاتهم ومفاهيمهم وعقولهم ومصالحهم، فإن الخلافات طبيعة إنسانية، والحلول والمعالجات تأتي من خلال اللقاءات والحوارات والتفاهمات بين الأشخاص أو الأطراف أياً كانت دياناتهم أو انتماءاتهم أو ثقافاتهم، فالحوار يبدأ مع كل قضية ويصاحبها وينتهي بها حقنا للدماء وصونا للعلاقات وحفاظا على روابط القربى، ولذا فإني متفائل بأن الحوار هو السبيل الأمثل لحل المشاكل وبناء الشعوب ونهوض الأمم وتوفير السلام والأمن والاستقرار.

□ بمعنى أدق.. هل أنتم متفائلون؟

– إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فإذا صدقت النوايا صلح العمل ومن الأهمية أن يتحلى الجميع بالقيم الاخلاقية والمثل العليا والمصالح الوطنية وان نتجنب المماحكات والمكابرة والمزايدات على حساب مصالح الوطن والمواطنين (لأن الله إذا غضب على قوم منحهم الجدل ومنعهم العمل)، ونعوذ بالله أن نكون منهم.

□ في نظركم.. ما أبرز المتطلبات العاجلة لإنجاح الحوار؟

– أسس الأرضية القوية لانطلاق الحوار كثيرة وأهمها حسن النوايا والاتفاق على قضايا الحوار وإتاحة الفرص للمتحاورين لتقديم رؤاهم ومناقشتها بموضوعية، وان يكون أهم أهداف الحوار الحفاظ على الوحدة الوطنية ونبذ التهم الباطلة والتخوين والفرقة بين أبناء الوطن الواحد، والاعتراف بالأخطاء مهما كانت

الهيئة تواصل برامجها التدريبية بالفروع

وتشخيص الأمراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على معالجتها برؤية وطنية علمية وعملية وبثقة كاملة.

□ وماذا يعني حواراً بجداول زمنية؟

– ان وضع جداول زمنية لعملية الحوار لن يتأتى إلا بعد اللقاء وتقديم وجهات النظر المختلفة وطرح القضايا موضوع الحوار وبعد ذلك يمكن وضع الجداول الزمنية المناسبة طبقاً للمواضيع محل النقاش.

□ هل الفترة المتبقية على الاستحقاق كافية لمناقشة كل القضايا؟

– عندما توضع القضايا والموضوعات التي ستطرح أمام الحوار سيتم تقييم مدى إمكانية مناقشتها خلال الفترة المتبقية للاستحقاق الانتخابي لأن المواضيع غير واضحة حتى الآن وبالذات لدى المعارضة..

فلكل طرف من أطراف الحوار أجندته الخاصة لتطبيق اتفاق فبراير والمعارضة بالذات لديها تصورات متعددة وأفكار متنوعة وقد يتعارض البعض منها مع اتفاق فبراير، وبالنسبة للمؤتمر فليس لديه ما يمنع استمرار الحوار قبل الموعد الدستوري للانتخابات القادمة وبعدها فيما يخص القضايا التي تحتاج الى وقت كاف للاستفتاء على تعديلات بعض المواد الدستورية والقانونية ويسير الحوار على مسارين عاجل وآجل.

□ هل المعارضة تتفهم موقف المؤتمر من التوقيت الزمني للانتخابات؟

– إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم، وهل يجهل الاخوة في المعارضة حيثيات وموقف المؤتمر خاصة من جانب التوقيت الزمني لموعد الانتخابات، لأن تلك المواعيد دستورية وقانونية، وتأجيل الانتخابات كان لفترة واحدة ولمدة محددة هي سنتان فقط.

□ هل يعني هذا أن الحوار سوف يسير إلى مابعد الانتخابات؟

– الحوار مفتوح لكل القوى والشخصيات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني تعتبر شريكاً أساسياً في الحوار وفي كل قضايا وهموم الوطن والمواطنين.

نحن بصدد تقديم مشاريع تعديلات على النظام الداخلي

□ ماذا تعني رعاية الرئيس للحوار؟

– إن رعاية رئيس الجمهورية لعملية الحوار بحكمته وتسامحه وسعة صدره تعتبر ضمانة أساسية لنجاح الحوار.. ودافعاً قوياً له حتى يتم بأعلى درجات الشفافية والانسيابية.

□ على الصعيد التنظيمي.. ما الجديد في خطة الهيئة؟

– الجديد على صعيد هيئة الرقابة هو تفعيل أداء فروعها على مستوى المحافظات والدوائر / المديريات / المراكز / الجماعات، بما يطور العمل التنظيمي ويرفع مستوى الأداء في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والابداعية، وخلال عطلة الصيف لهذا العام يساهم شباب الميثاق في إقامة المخيمات الشبابية والثقافية في جميع المحافظات والمديريات وذلك جزء من النشاطات التي يقوم بها المؤتمر الشعبي العام.

□ ماهي طبيعة البرامج القادمة للهيئة؟

– أبرز البرامج والفعاليات التي تسعى الهيئة الى تنفيذها خلال المرحلة القادمة، استكمال إقامة الدورات التأهيلية والتدريبية لمسؤولي الرقابة في المحافظات والجامعات والكليات والمديريات / الدوائر، فقد أقامت الهيئة تلك الدورات في محافظات تعز – حضرموت – إب – ذمار والبيضاء – أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وحجة والمحويت والحديدة وريمة وكليات محافظات الحديدة وتعز وحضرموت وإب وتعز وكليات حجة والمحويت، وتقيم الهيئة هذه الدورات بإمكاناتها الذاتية وبالتعاون مع الاخوة المحافظين ورؤساء فروع المحافظات ولهم منا جزيل الشكر والتقدير على تعاونهم ماديا ومعنويا.

□ وماذا عن التعديلات على النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام؟

– تعمل الهيئة جاهدة على تقديم المقترحات والتصورات الضرورية لإجراء بعض التعديلات على النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام من خلال ممثليه في اللجان المشكلة لهذا الغرض تنفيذاً لقرارات وتوصيات المؤتمر العام السابع في دورته الثانية بحسب متطلبات المراحل القادمة وما أفرزه الواقع العملي خلال المراحل الماضية استناداً الى مقترحات وملاحظات القيادات الميدانية الوسطية والقاعدية وسيتم استكمال تلك التعديلات وعرضها على المؤتمر العام في دورته القادمة لمناقشتها وإقرارها – بإذن الله – وفي الاخير أتقدم بالشكر الجزيل لصحيفة «الميثاق» وجميع العاملين فيها على الجهود التي يبذلونها في تثقيف وتنوير المجتمع بشكل عام، ومنتسبي المؤتمر الشعبي العام بشكل خاص.. والله الموفق.□